

الفصل الثالث

نهضة آسيا وأزمة 1997 الاقتصادية والمالية

مقدمة عن نجاح النمور الآسيوية.

أولاً: إنجازات النمور الآسيوية قبل أزمة 1997.

ثانياً: أثر البيئة والسياسات الاقتصادية في نجاح دول شرق آسيا.

ثالثاً: أزمة النمور الآسيوية من عام 1997.

رابعاً: دروس مستفادة لمصر من أزمة النمور الآسيوية.

مقدمة عن نجاح النور الآسيوية:

كان النمو الاقتصادي لعدة عقود في آسيا ككل، قوياً ورائعاً، وتضم الاقتصاديات الصاعدة في آسيا، كلاً من الصين وهونج كونج وكوريا وسنغافورة وتايوان والهند وماليزيا والفلبين واندونيسيا وتايلاند وفيتنام.

فقد أنخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في شرق آسيا بين 1980 و 2001، بأكثر من 400 مليون شخص، في الصين خصوصاً. ولكن مازال متوسط مستويات الدخل في آسيا النامية ككل أقل كثيراً من مستويات الدخل في مناطق أخرى.

ونركز هنا علي الأسئلة التالية:

إلي أي حد تتبع آسيا الصاعدة، مسار التنمية الذي بدأته اليابان ثم الاقتصاديات الصناعية الحديثة فيما بعد؟ وهل هناك اختلافات بين آسيا ومناطق العالم الأخرى؟⁽¹⁾

وتمثل آسيا منطقة كبيرة نسبياً من العالم، من حيث المساحة والعدد والتراث الثقافي. بما فيه من تقاليد تقديس العمل ووجود دافع ذاتي للتقدم خاصة في اليابان والصين. إلي جانب علو قيمة العلم ووجود حافز ذاتي لزيادة الإنتاجية.

(1) تصنيف الاقتصادات الصاعدة في العالم:

- آسيا - الصين ومنطقة هونج كونج والهند واندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايوان وتايلاند.
 - أمريكا اللاتينية: البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو.
 - أخرى: التشيك - مصر - المجر - إسرائيل والمغرب وبولندا وروسيا والسعودية وجنوب أفريقيا وتركيا.
 - الاقتصادات المتقدمة: هي استراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وآيسلندا وأيرلندا وإيطاليا والنرويج والبرتغال وأسبانيا والسويد وسويسرا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
- انظر: IMF آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2010. الإطار (1 - 1) ص ص 13 - 14.

وكانت بداية هذا التقدم في اليابان أولاً، بوقوع ثورة الميجي عام 1865. ثم في الصين الشعبية بانتصار الثورة الاشتراكية عام 1949. وحلول رأس المال الأمريكي محل رأس المال البريطاني، لدعم برامج الدول التي أصبحت النور الآسيوية، لتمثل نماذج تقدم لسكان المنطقة، خشية اتباعها النموذج الصيني.

هذا إلي جانب وجود الأيدي العاملة الوفيرة والرخيصة والسوق الهائلة، خاصة في الصين (أكثر من 1300 مليون نسمة) وكذلك الهند (حوالي 1200 مليون نسمة).

وقد ساد المنطقة أولاً إصلاح زراعي واسع، وبناء صناعي يعتمد علي إحلال الواردات، قبل بناء النمط الصناعي من أجل التصدير، مع الاهتمام بسلع الأجور، والاحتفاظ بها رخيصة نسبياً، كأساس لكل توسع اقتصادي، مما جعل الأيدي العاملة رخيصة، وتمثل سوقاً نمطية أفقية هائلة.

وهناك أساساً نموذجين في آسيا للتنمية:

(1) النموذج الياباني في التنمية:

كان لليابان هدف هو تحقيق أكبر نصيب ممكن من الأسواق العالمية، وأن تصبح القوة الاقتصادية الرئيسية في العالم، وأن تحقق أكبر قدر من الأرباح والأجور.

وتعد المنتجات اليابانية أرخص ب 40% عن مثيلتها في الولايات المتحدة. وتدخر اليابان وتستثمر 35% من ناتجها القومي، مقارنة ب 17% في الولايات المتحدة، وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي، نجد أن هناك من بين أكبر 50 شركة في العالم حسب حجم المبيعات، نجد بينها 17 شركة أمريكية، و 10 شركات يابانية و 6 شركات ألمانية، و 5 شركات بريطانية. وحسب حجم الأصول، نجد أن

تسعة من أكبر عشرة بنوك في العالم هي بنوك يابانية، ولا يوجد بينها بنك أمريكي. وأن أكثر 9 من شركات الخدمات المتنوعة هي شركات يابانية. أما الشركة العاشرة AT&T فهي أمريكية وبالنسبة للأرباح بالنسبة للدولار من الأصول، نجد أن معدل العائد الأمريكي هو 3% أما معدل عائد المؤسسات اليابانية فتساوي 0.7%⁽¹⁾.

وكانت إستراتيجية الحكومة اليابانية - هي التركيز علي الصناعات ذات مرونة الدخل العالية للطلب، وذات معدلات النمو العالية في الإنتاجية، وعندما يتحقق معدل إنتاجية عالي، يمكن أن ترتفع الأجور بسرعة، حتي وإن انخفضت أسعار المنتجات في التسعينيات من القرن العشرين كانت هناك سبع صناعات يابانية تلبى تلك المعايير، وهي الالكترونيات الدقيقة والصناعات الجديدة لعلم المواد، والتكنولوجيا الحيوية، والاتصالات، وصناعة الطائرات المعدنية، وأجهزة الروبوت، وماكينات القطع والتشكيل، والحاسبات الآلية والبرامج.

وتزيد الحكومة اليابانية في تعجيل النمو الاقتصادي، عن طريق زيادة الاستثمارات في المصانع والمعدات، والمهارات والبنية الأساسية، والبحث والتطوير، وبناء مرافق إنتاجية خاصة خلال فترات الكساد. وعندما كانت المؤسسات الأمريكية المنافسة تتوقف عن البناء، أعطي ذلك اليابان القدرة علي خدمة الطلبات خلال فترة الرخاء الدوري التالية، التي لا يمكن أن تلبئها المؤسسات الحكومية.

وقامت إستراتيجية اليابان في تسعينيات القرن العشرين، علي تدعيم أسس النمو الاقتصادي طويل الأجل، ببناء بنية أساسية عامة أفضل، وبناء بنية أساسية صناعية مرنة، وتحسين الموارد الرأسمالية والبشرية، وعلي الرغم من تحول الاقتصاد

(1) ليستر نارو، الصراع علي القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة : أحمد فؤاد بلع،

عالم المعرفة (204) - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - ديسمبر 1995. صص 139

الياباني إلي مجال الخدمات، إلا أن الصناعة التحويلية لازالت جوهرية للابتكار التكنولوجي والنمو.

وبعد أربعة عقود من النمو السريع، دخل الاقتصاد الياباني في مرحلة كساد في تسعينيات القرن الماضي، في أعقاب انفجار فقاعة أسعار الأصول، وكانت نتائج الإصلاحات الهيكلية والتعميق الرأسمالي والتغير التقني، المرتبط بعوامل الإنتاج في بدايات القرن 21 باليابان كالتالي:

- أرتفع نمو الناتج أقل من 1% في السنة في نهاية تسعينيات القرن العشرين إلي أكثر من 1.5% عام 2005.

- ارتفاع نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، من أقل من 0.25% في 1998 إلي 1.25% في عام 2005.

- يشكل النمو في الرأسمال القومي حالياً 0.5% من نمو الناتج الكلي.

- واصلت مدخلات العمل مساهمتها في نمو الناتج، برغبة تقلص أعداد السكان في سن العمل، واستقرار معدل مشاركة القوة العاملة وزيادة البطالة البنوية.

ويرجع الانتعاش في الاقتصاد الياباني خاصة في الصناعات التحويلية إلي :

- بلغ نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية، بين عامي 2000 و 2004، 3.75% سنويًا بعد أن كان صفرًا بين 1995، 1999.

- وتركز النمو خاصة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات مثل الماكينات والمعدات والإمدادات الكهربائية وأجهزة القياس بالغة الدقة.

- ارتفع نمو الإنتاجية لعوامل الإنتاج في العقارات، إلي 0.5% خلال 2000 - 2004.

2- وكان النموذج الآخر في النمو في آسيا هو نموذج الصين:

حيث بدأت الدولة سياسة إحلال الواردات، ثم التوجه نحو الصادرات بالاعتماد علي اقتصاديات السوق الاشتراكي، بدولة تقود التنمية، ثم بدأت سياسة إنشاء المناطق الحرة ودخول رؤوس الأموال مع رقابة الدولة علي الأسعار والتركيز علي استخدام الأيدي العاملة الوفيرة والرخيصة. وقام التخطيط في الصين علي أساس أن الطلب يحدده السوق، وأن العرض تحدده الخطة. وبالتالي جمعت بين قواعد السوق والتخطيط، مع إدارة جيدة، وتنظيم دخول رؤوس الأموال الأجنبية للصين. وبدأت الصين انطلاقتها عند مستويات دخل أدني من مستويات الدخل في اليابان مثلاً. وكان التوسع السريع في تجارة الصين الخارجي لها، خلال العقد من 1996-2006.

وكانت السياسات الاقتصادية في آسيا بصفة عامة، أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في نمو ونجاح آسيا فقد اتسمت علي مدى عقود في بيئة اقتصادية كلية مستقرة عموماً. وكان التضخم محكوماً باستثناء عند صدمات أسعار البترول، والأزمة الآسيوية في 1997. وعامة ارتفع دخل الفرد الحقيقي في آسيا بمقدار سبعة أضعاف، في الفترة بين 1950 - 2005. وخلال الفترة من 1970 - 2005 ازدادت حصة آسيا من التجارة العالمية بأكثر من الضعف.

ولكن مازال هناك شوطاً كبيراً أمام بلاد آسيا النامية، لكي تقترب من المستويات في الدخل والنمو، مع الاقتصاديات المتقدمة. وهناك 700 مليون آسيوي، أو 20% من إجمالي السكان لا يزالوا يعيشون في فقر مدقع، ومنهم نسبة كبيرة في المناطق الريفية. وكان عدم التجانس داخل آسيا مازال كبيراً، بين الدول، وبين المناطق داخل تلك الحدود.

وهناك فوارق في النمو خلال الفترة من 1970 إلى 2005 في آسيا، كانت مستحثة أساساً بإنتاجية العمالة، والتي يمكن تحليلها إلى:

(أ) التعمق الرأسمالي - أي زيادة رأس المال المادي للعامل الواحد.

(ب) جودة العمالة المتزايدة.

(ج) الإنتاجية الكلية المتناسبة لعوامل الإنتاج.

وقد تمتعت آسيا خلال الفترة 1970 - 2005 بتراكم لرأس المال المادي، ونمو للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بوتيرة أسرع من الاقتصادات النامية الأخرى. وترجع ملاحظة آسيا للاقتصادات المتقدمة بالدرجة الأولى إلى تراكم رأس المال. حيث ساهم تراكم رأس المال المادي بما يتراوح بين 1.75% - ثلاث نقاط مئوية في النمو، في البلاد الآسيوية سريعة النمو، بقدر كبير عن المعدل في المناطق الأخرى.

وكان ارتفاع مستويات التعليم عاملاً مهماً حيث حفز النمو الآسيوي بمقدار 0.5% ونقطة مئوية. وساهمت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بما يتراوح بين 0.75% إلى 2 نقطة مئوية، في النمو في الهند واليابان والاقتصادات الصناعية الجديدة وتايلاند.

وتحقق آسيا حالياً حصة كبيرة نسبياً من القيمة المضافة في الصناعة، وحصة منخفضة في الخدمات، وحصة العمالة في الزراعة في آسيا بوجه عام أو في الصين والهند بوجه خاص، أعلى كثيراً، مع حصة أقل في الخدمات. كما أن الإنتاجية الزراعية منخفضة نسبياً في آسيا النامية. وعلي النقيض، نجد أن مستويات الإنتاجية مرتفعة نسبياً في الصناعة في الصين وبلدان آسيا الأربعة، (هونج كونج وكوريا وسنغافورة وتايوان) وفي الخدمات في الهند.

وقد انخفضت الأهمية النسبية للزراعة بشدة في آسيا، خلال العقود الثلاثة الماضية، رغم أنها لازالت كبيرة، وكان التحول كبيراً في الصين وبلدان آسيا الأخرى. حيث شكلت الزراعة حوالي ثلث اقتصاديات كوريا وتايوان في عقد السبعينيات من القرن الماضي، ولكن أقل من العُشر بحلول عقد الثمانينيات من ذلك القرن. وإنتاجية الزراعة في آسيا قليلة، ونتيجة لذلك كان التحول من الزراعة إلي الصناعة والخدمات له أثر كبير علي مستويات الإنتاجية بين القطاعات مع مرور الزمن.

وفي الفترة من 1989 - 2005، ومع زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فبلغ أثره علي النمو المتوسط 0.5 نقطة مئوية، في البلاد الصناعية الجديدة والصين. وقد حققت الصناعة في آسيا ككل أعلى معدل نمو للإنتاجية، باستثناء الهند. حيث نمت إنتاجية قطاع الخدمات بسرعة أكبر بسبب التقدم في تكنولوجيا الاتصال. وقد تجاوز نمو الإنتاجية في آسيا في الصناعة والخدمات نموها في مناطق أخرى من العالم. وقد استفادت آسيا، بقدر كبير علي مدي العقود الثلاثة قبل أزمة 1997 من التحولات القطاعية، وخاصة في الصين.

أولاً: إنجازات النمو الآسيوية قبل أزمة 1997:

ونعالج الآن إنجازات النمو الآسيوية قبل أزمة 1997. وتفوق نسب النمو فيها والإقلال من الفقر ودور الدولة

1- تفوق نسب النمو الاقتصادي:

تفوق معدلات نمو الدول في شرق آسيا، المعدلات المتوسطة لنمو دول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، ويوجد - كما قلنا - نموذجين للتنمية في آسيا.

(أ) نموذج دول النمر الآسيوية بالاعتماد علي اقتصاد السوق.

(ب) نموذج السوق الاشتراكي في الصين.

وتجاوز معدل نمو نصيب الفرد لدول آسيا ذات اقتصاد السوق - وفي الفترة من 1965 - 1990 قبل الأزمة معدل 6%، 5.5% في دول شرق آسيا، بالمقارنة بـ 2% في الشرق الأوسط والبحر المتوسط، 2.5% في دول منظمة التعاون والتنمية. 2% لدول أمريكا اللاتينية، وما يقرب من الصفر في دول أفريقيا وجنوب الصحراء.

وفي عام 1960 كان يطلق علي كوريا أنها حالة ميئوس منها Korea is a Hopeless Case، ثم فجأة في منتصف الستينيات انطلقت بقوة، وخاصة دور الدولة في التصنيع والتنمية، حيث اتبعت أولاً سياسة إحلال الواردات ثم التوجه إلي التصدير، مع مساعدة الصناعات المخصصة للتصدير خاصة المنسوجات والكيماويات والبتروكيماويات والصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب وبناء السفن.

2- العدالة الاجتماعية والتقليل من الفقر:

والإنجاز الثاني لدول تلك المنطقة هو التقليل من الفقر والعدالة الاجتماعية. وتذكر الإحصاءات أن عدد السكان الفقراء تحت خط الفقر في آسيا قد أنخفض عددهم من 716 مليون عام 1955 إلي 524 مليون عام 1985 بنسبة 37% من إجمالي السكان ثم أصبحوا 345 مليون عام 1995 بنسبة 21% من إجمالي السكان.

وفي ماليزيا أصبح الـ 20% الأعلى دخلاً ينالون 53% من الدخل القومي و 20% الأفقر من السكان ينالون 4.6%. وبلغت نسبة الفقراء من إجمالي السكان

(أقل من دولار في اليوم) عام 1995 - 14.5% في اندونيسيا، و 5.6% في ماليزيا.

وفي اندونيسيا مثلاً انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الفترة ما بين عامي 1970 - 1990 من 56% إلى 15%. كما تحسنت المؤشرات الاجتماعية الأخرى، وإن تأثرت اعتماداتها بسبب الأزمة الآسيوية وكان البرنامج يوزع ما قيمته 200 مليون دولار في السنة على 20 ألف قرية، تمثل الثلث الأفقر في الفري الاندونيسية. كما أعيد توطين 750 ألف أسرة تضم أكثر من 3.6 مليون نسمة من جزيرة جاوة إلى جزر أخرى أقل ازدحاماً بالسكان. إلى جانب وجود برامج أخرى إصلاحية لتوفير الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية للأحياء المكتظة بالسكان والمنخفضة الدخل.

كما تحسنت في هذه الدول مجموعة كبيرة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثل التعليم وملكية الأجهزة المنزلية.

3- دور الدولة في النهوض الاقتصادي في آسيا:

برز في نموذج دول نمور آسيا، دور الدولة التنموية. أي أن الدولة لا يقتصر دورها على الرقابة والتصحيح، وإنما أمتد إلى نواحي عديدة، منها دعم القطاع العام، واتخاذ سياسات اقتصادية سليمة، ودعمًا للصناعات المحلية، ومراعاة البعد الاجتماعي، والاعتماد على نقل التكنولوجيا من الخارج والتمتع بمزايا الإنتاج الكبير. وتصدير السلع عالية التكنولوجيا لدول عالية الدخل.

ومهام الدولة في التنمية الاقتصادية يمكن تلخيصها في ثلاث حالات:

أ- مهام الحد الأدنى:

- توفير الخدمات العامة والدفاع، وإشاعة القانون والنظام، وصيانة حقوق الملكية، وإدارة الاقتصاد الكلي.

- حماية الفقراء.

ب- مهام متوسطة:

- مواجهة العوامل الخارجية.

- حماية البيئة

- تنظيم ومكافحة الاحتكار والمرافق العامة.

- دقة المعلومات، وحماية المستهلكين.

- توفير التأمين الاجتماعي والمعاشات والتأمين ضد البطالة.

ج- مهام كبيرة للدولة:

- تعزيز النشاط الخاص وتعزيز الأسواق.

- إعادة توزيع الدخل والثروة.

وقد حافظت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا علي معدل نمو اقتصادي عالي علي مدى عقود، إلي جانب توزيع متساو نسبي للدخل. وقد زاد معدل النمو إلي معدلات عالية، في معظم السنوات منذ عام 1990، وانخفض فيها معدلات الفقر إلي النصف، وتنامت صادرات تلك البلدان من المنتجات العالية التقنية بمعدل وصل إلي 30% سنوياً، خلال الفترة ما بين عامي 1985 - 1997، عام الأزمة الآسيوية⁽¹⁾.

(1) انظر: دول التنمية بقلم ماثيو لكوود - ترجمة جمال صالح خضر أبو ناصر، مراجعة: د. إيهاب عبد الرحيم

محمد، عن States of Development نشرت في مجلة Prospect Magazine، عدد نوفمبر -

2005 - مجلة الثقافة العالمية (156) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - السنة السابعة

وكان النجاح في آسيا معتمداً علي الدولة. وقد جعلت دولة التنمية الرأسمالية الشرق آسيوية من النمو والإنتاج والمنافسة أولوية لها. وتلك الدول التنموية ملتزمة برأسمالية السوق مع التشاور مع القطاع الخاص. ويقوم توجيه السوق بواسطة آليات البيروقراطيين الاقتصاديين، وحسب المصالح الوطنية. كما كان هناك استثمار كبير في مجال التعليم والتدريب.

وقد كان نفوذ اليابان كقوة استعمارية سابقة كبيراً، وابتاعها للمثال الياباني، قامت كلاً من كوريا وتايوان بتثبيت الأسعار، وتقنين معدلات صرف العملات الأجنبية، مع فرض رسوم جمركية، وتحديد الحصص النسبية والقيود علي امتلاك الأجانب للأسهم.

ثانياً: أثر البيئة والسياسات الاقتصادية في نجاح دول شرق آسيا:

كان التراكم الرأسمالي الفائق، مسئولاً عن الجانب الأكبر للنمو في الاقتصاديات الآسيوية مرتفعة الأداء. وكان الاستثمار المحلي والخارجي، مقترناً برأس المال البشري هما المحركين الرئيسيين للنمو. وزادت المدخرات المالية المحلية، كما نمت الزراعة سريعاً، مع تضاؤل أهميتها النسبية. وقد نمت الصادرات الصناعية بسرعة بالغة، وانخفضت معدلات نمو السكان. مما أدي إلي نمو سريع في متوسط استهلاك الفرد والادخار، مع النمو المرتفع في الإنتاجية.

واستفادت اقتصاديات شرق آسيا من أنها بدأت من نقطة متقدمة، من حيث التعليم وأنظمة الإدارة المحلية. كما أن إدارة الاقتصاد الكلي كانت جيدة بشكل غير عادي، مما وفر بيئة مستقرة لازمة للاستثمار الخاص والتي اعتمدت علي زيادة

مستويات المدخرات المالية، كما أدت سياسات التعليم إلي تحقيق زيادات سريعة في قوة العمل ومهاراتها.

وركزت السياسات الزراعية علي النمو في الإنتاجية، ولم تفرض الضرائب بشكل زائد علي الاقتصاد الريفي، وقادت الحكومات تنظيم النسل. كما احتفظت الاقتصاديات الآسيوية بمستويات التشوهات السعرية داخل حدود معقولة وكانت منفتحة أمام الأفكار والتكنولوجيا الأجنبية.

وكان هناك تدخل حكومي اقتصادي لتنشيط التنمية. وأخذت التدخلات أشكالاً كثيرة منها الائتمان المدعوم، والموجه بصناعات مختارة، ومعدلات الفوائد المنخفضة. مما أدي لحماية البدائل المحلية للواردات، ودعم الصناعات المتعثرة، وإنشاء البنوك الحكومية، ومساندتها مالياً، واستثمار المال العام في البحوث التطبيقية. وتحدد الأهداف التصديرية علي مستوى الشركة، والصناعة، وتنمية مؤسسات تسويق الصادرات أو المشاركة الواسعة في المعلومات فيما بين القطاعين العام والخاص.

وكانت السياسات الاقتصادية هي العوامل الحاسمة في تحقيق الأداء المرتفع لدول شرق آسيا.

وهناك ثلاث تفسيرات لأسباب نجاح الاقتصاديات الآسيوية مرتفعة الأداء:

1- التفسير الأول: يقوم أنها كانت أفضل من غيرها، في توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي. وأن توجهاتها نحو التجارة الدولية، وعدم وجود قيود سعريه، أدي إلي انخفاض نسبي في التشوهات السعرية. وأن الاستثمار في البشر والتعليم والصحة هو دور مشروع للحكومات في الإطار التنموي الجديد وله أهمية في إنجاحها بأداء مرتفع.

2- وأنصار وجهة النظر المخالفة، لم يتبينوا من أن صور التدخل قد عملت في حد ذاتها علي الإسراع بالنمو، علاوة علي أن بعض صور التدخل الحكومي في شرق آسيا، مثل تشجيع كوريا للصناعات الثقيلة والكيمياوية، لم يكن له أثر ظاهر علي الهيكل الصناعي.

3- أما وجهة النظر الثالثة فنقول، بأن وجهتي النظر السابقتين، لا تفسران بشكل كامل النمو الملحوظ في شرق آسيا. وإنما أن كلاً من الاقتصاديات الآسيوية مرتفعة الأداء، أبقى علي الاستقرار الاقتصادي الكلي، وأنجز ثلاث وظائف للنمو، والتراكم والتخصيص الكفؤ للموارد، واللاحق بركب التقدم التكنولوجي السريع. وحققت ذلك بتوليفات متغيرة من السياسات تتراوح ما بين التوجه نحو السوق إلي التدخل الحكومي.

وخيارات السياسات تتضمن إتباع أساسيات السوق وصور التدخل الانتقائية. ومنها استقرار الاقتصاد الكلي - الاستثمارات المرتفعة في رأس المال البشري والتعليم، والنظم المالية المستقرة والأمنة، وعلاج تشوهات الأسعار والانفتاح علي التكنولوجيا الأجنبية.

بينما تشمل صور التدخل الانتقائي علي الانكماش المالي المعتدل، بالإبقاء علي أسعار الفائدة موجبة ولكن منخفضة، والائتمان الموجه والتشجيع الصناعي الانتقائي، وسياسات التجارة التي يحركها التصدير. وكذلك المرونة العملية البراجماتية والقدرة علي تغيير السياسات. وتنوعت أهداف تلك الاقتصاديات في استقرار الاقتصاد الكلي والنمو السريع للصادرات. وبلغ معدل التضخم في الاقتصاديات الآسيوية المرتفعة الأداء 9% بين عامي 1961 إلي 1991، بالمقارنة بمعدل 18% في الاقتصادية

الأخرى منخفضة ومتوسطة الدخل. كما أسهم إتباع السياسات، التي عززت استقرار الاقتصاد الكلي، في النمو السريع للصادرات.

وبدأت تلك الدول جميعها عدا هونج كونج، بفترة من إحلال الواردات، وبتحيز قوي ضد التصدير. ولكنها تحولت إلي إنشاء نظام مرن للصادرات، وإعفاء الواردات اللازمة للمصدرين من الرسوم الجمركية، وتحديد أهداف للتصدير، واستخدام الحوافز الضريبية.

ومن ناحية أخرى يري بعض الاقتصاديين وعلماء السياسة أن النظم السياسية السلطوية في آسيا، هي دول إنمائية، تقوم فيها البيروقراطيات والتكنوقراطية القومية والضغط السياسية، بتنفيذ صور للتدخل جيدة الصياغة مع تعاون بين الحكومة والقطاع الخاص.

وبغية إرساء شرعيتهم، وكسب تأييد المجتمع، قام قادة شرق آسيا، بإرساء مبدأ تقاسم ثمار النمو، أي الوعد بأنه مع اتساع مكان الاقتصاد، ستستفيد جميع الفئات وكان ذلك ضرورياً لكسب التعاون من جانب الفئات الوسطي والفقراء.

وكان للبلاد الآسيوية التي حققت نمواً أعلي للإنتاجية مؤسسات قوية نسبياً، ونظماً مالية أكثر تطوراً، وبيئة اقتصادية أكثر مواتاة عموماً، وبنية تحتية أفضل، وسياسات تجارية أقل تقييداً، ومستويات تعليمية أعلي، وحصاة مبدئية أدني للعمالة الزراعية. وأهم عوامل الأداء الإنتاجي القوي في آسيا هي الجودة المؤسسية، والانفتاح التجاري، وتطوير القطاع المالي، إلي جانب تسهيل تحول العمالة من الزراعة إلي القطاعات غير الزراعية.

وبالنسبة للصين توجد هناك علاقات قوية بين نمو الإنتاجية والإصلاحات التي تمت بعد 1979. وشملت تطوير حقوق الملكية في قطاع الزراعة، وفتح الأسواق،

وإزالة الحواجز علي تنقل رأس المال والعمالة، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة. ويتطلب مواجهة النمو في بلدان آسيا الأربعة والصين والهند، المزيد من الإصلاحات الهيكلية في اقتصادياتها، بتحسين حوكمة الشركات، ورفع مستويات التعليم، ومواصلة تحرير التجارة، وخلق حوافز لتوزيع العمالة نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة.

وتبرز هنا عدة دروس من نجاح آسيا في النمو الاقتصادي كما يذكرها IMF في تقريره في سبتمبر 2006 World Economic Outlook :

1- استفاد النمو في معظم البلدان الآسيوية من الزيادات السريعة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ومن التراكم السريع لرأس المال المادي والبشري. وقد عكست هذه التطورات بيئة مؤسسية قوية وسياسات اقتصادية بما فيها التطوير المالي، وبرز هنا رفع مستويات التعليم، لدعم الصناعات القائمة علي المهارات والابتكارية وتطوير القطاع المالي.

2- تشجيع تحويل الموارد من قطاعات الإنتاج المنخفضة إلي قطاعات الإنتاجية العالية.

كانت تلك قصة نجاح دول شرق آسيا، في النمو، مع التوزيع العادل لثمار النمو، حتى بلغت مرتبة فاقت في بعض جوانبها الدول الصناعية الكبرى.

ويذكر تقرير لخبراء البنك الدولي أن مفاتيح المعجزة الآسيوية (1) كانت:

1- السياسات الصحيحة لإدارة الاقتصاد الكلي:

(1) Rethinking the East Asia Miracle, Joseph E. STIGLITZ and Shahid Yusuf (ed.) a co-publication of the World Bank & Oxford university Press. 2001. Washington, U.S.A.

■ بيئة أعمال مستقرة مع تضخم منخفض نسبياً والذي شجع الاستثمار في المدة الطويلة.

■ سياسات مالية حريصة ومستديمة.

■ سياسات معدلات صرف تشجع تنافسية التصدير.

■ تنمية مالية وتحرير للقطاع العام لتعظيم المدخرات المحلية، والاندماج في النظام المالي العالمي.

■ جهود لتخفيض التشهوات في الأسعار.

■ انتشار التعليم الأساسي والثانوي.

2- وجود بيروقراطية تؤكد علي وجود دولة قوية، سلطوية، وهي دولة تنمية مركزية.

وفي الجدول التالي نبين متوسط نمو GDP، وفي التجارة في دول آسيا قبل أزمة 1997:

جدول رقم ()

متوسط النمو في GDP الحقيقي وفي التجارة في دول شرق آسيا والصين

1980 - 1995 %

نمو الصادرات		النمو الحقيقي في GDP		
1990 -	1980 -	1990 -	1980 -	
1995	1990	1995	1990	
13.4	12.0	7.2	9.4	كوريا
13.5	14.4	5.6	6.9	هونج كونج
13.3	10.0	8.7	6.4	سنغافورة

14.0	14.2	8.4	7.6	تايلاند
14.4	10.9	5.2	8.7	ماليزيا
13.8	12.3	7.6	7.5	متوسط الدول الآسيوية الخمسة
15.6	11.5	12.8	10.2	الصين
5.2	7.3	2.1	2.8	الدول النامية
6.4	5.2	2.0	3.2	الدول الصناعية

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي للتنمية، أعداد مختلفة.

3- سياسات حكومية نشطة للتعجيل بالتصنيع والتصدير للنتاج الصناعي.

4- أن المقاربة للنمو كانت براجماتية، وكانت الإجراءات تطبق بمرونة، وتهجر

في حالة فشلها.

ويبين الجدول التالي مصادر زيادة معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي

والصادرات في دول شرق آسيا للأعوام من 1950 - 1994

جدول ()

مصادر النمو في اليابان (50 - 1973) وجنوب شرق آسيا (1960 -

1994) % سنويا

الناتج	إجمالي عامل الإنتاجية	العمل	رأس المال	البلد والمدة
9.2	3.6	2.5	3.1	اليابان (عام 1950 - 1973)
7.5	1.7	2.7	3.1	شرق آسيا (عام 1960 - 1994) بما فيها الصين
5.6	0.8	1.9	2.9	اندونيسيا
8.3	1.5	2.5	4.3	كوريا الجنوبية
6.8	0.9	2.5	3.4	ماليزيا
8.5	2.0	2.4	4.1	تايوان
7.5	1.8	2.0	3.7	تاييلاند

ذكرت في صفحة 16 (eds) Joseph E. STIGLITZ and shahid yusuf.

Crafts Nicholas, 1998. East

Asian Growth Before and after the crisis. IMF. Staff papers 46

(2) : 139 -66.

ويبين الجدول التالي تغير نصيب القطاعات لصالح الصناعة علي حساب
الزراعة في تلك الدول

جدول ()

نصيب القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول آسيا %

1998	1991	1980	1970	القطاع	
6.1	7.4	14.2	29.8	الزراعة	كوريا
43.2	46.3	37.8	23.8	الصناعة	
50.6	46.3	48.1	46.4	الخدمات	
17.2	18.9	24.4	35.0	الزراعة	اندونيسيا
42.3	41.1	41.3	28.0	الصناعة	
40.5	39.8	34.3	37.0	الخدمات	
11.3	17.3	22.3	-	الزراعة	ماليزيا
45.8	43.8	35.8	-	الصناعة	
42.9	38.9	41.3	-	الخدمات	
12.0	13.8	20.6	30.2	الزراعة	تايلاند
40.4	36.4	30.8	25.7	الصناعة	

47.6	49.8	48.6	44.1	الخدمات	الهند
26.2	31.0	38.1	44.5	الزراعة	
26.8	28.9	25.9	23.9	الصناعة	
47.0	40.1	36.0	31.6	الخدمات	

Source: Asian Development Bank, Asian Development Outlook, Joseph E. STIGLITZ and Shahid Yusuf. (ed), p.60. أعداد

مختلفة مذكورة في

وبصفة عامة تكمن دروس النمو الآسيوي في استقرار الحكم، وانتهاج سياسات ودية إزاء السوق، وجعل أسواق المال الداخلية والخارجية حرة، لإجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيؤدي ذلك إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: أزمة النور الآسيوية:

في أعوام التسعينيات، كانت المنطقة الوحيدة لنمو الاقتصاد العالمي، وبالتالي الوحيدة التي كانت تعطي عوائد عالية من الاستثمارات العينية والمالية، هي منطقة شرق آسيا. وفي تقريره السنوي عام 1997، حكم صندوق النقد الدولي بأن الأداء المالي لكوريا الجنوبية (تحسد عليها)، وأن السياسة الاقتصادية الكلية لتايلاند (صحيحة)، وأن اندونيسيا كانت (حريصة) في سياستها الاقتصادية الكلية، وكذلك معدلات المرتفعة في الاستثمار والادخار، وإصلاحاتها لفتح أسواقها.

ومنذ عام 1993 تعرض الاقتصاد التايلاندي لتفاقم العجز في الميزان التجاري حتى بلغت نسبته 8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1996. وجاء ذلك العجز

مصحوباً بتضخم عبء الدين الخارجي والذي بلغت نسبته نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل الديون قصيرة الأجل 40% منه. وأرتفع الدين الخارجي من 40 مليار دولار في عام 1992 إلي 80 مليار دولار في مارس 1997، وفي أغسطس 1997 بلغت الديون 90 مليار دولار منها 73 مليار دولار قصيرة الأجل، وأدت الأحوال الاقتصادية الصعبة في تايلاند لتأخر سداد الديون الخارجية والمحلية، والتي زادت عن ضعف الناتج المحلي الإجمالي.

ومنذ عام 1996 واجهت تايلاند تطورات معاكسة منها تباطؤ نمو الصادرات، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وصعوبات في قطاع العقارات، وانخفاض مؤشرات البورصة، وضعف الوضع المالي للدولة. وباستمرار الأزمة قامت السلطات التايلاندية في يوليو 1997 بالتحول من نظام سعر الصرف المرتبط بالدولار، إلي نظام سعر الصرف المدار، حيث تحدد سعر الصرف وفقاً لقوي السوق. ويقوم بنك تايلاند المركزي بتحديد أسعار يومية استرشادية (البات) مقابل الدولار، مع استمرار تدخله لحماية العملة المحلية. وبمجرد سريان النظام الجديد انخفضت قيمت (البات) بنحو 17%. وأدت مشاكل السيولة وفقدان الثقة إلي إيقاف نشاط 58 شركة تمويل ببداية أغسطس 1997. وقام البنك المركزي بالإعلان عن حماية الدائنين والمودعين لدي شركات التمويل المتعثرة، خاصة أن الزيادة في الاقتراض في منتصف التسعينيات أدت إلي تدهور جودة الأصول، خصوصاً لدي شركات التمويل، وبالتالي تركز نشاطها في القروض العقارية، والتعامل في الأوراق المالية مما أدي إلي تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وقد اتخذت الدول الآسيوية عدة إجراءات وتدابير اقتصادية هامة لمواجهة انخفاض قيم العملات المحلية في مواجهة الدولار، والإسراع بعلاج الاختلالات في

الاقتصاد الكلي، والتوصل لسعر صرف مناسب، وتحقيق مراقبة متشددة علي النظام المصرفي، ورفع أسعار الفائدة وتخصيص حوالي 15% من الدخل القومي لمواجهة الأزمة، وخاصة الزيادة في المصاعب الاجتماعية، وزيادة البطالة والفساد السياسي والاقتصادي.

وقامت تايلاند بطلب 17 مليار دولار قرضاً من صندوق النقد الدولي. كما طلبت اندونيسيا مساعدات قدرت بـ 43 مليار دولار. وفي الثالث من ديسمبر 1997 بلغت قيمة القروض المقدمة من المنظمات الدولية، وحكومات الدول الغنية، والبنوك المانحة 57 مليار دولار. وكخط دفاعي أول قام صندوق النقد الدولي بتقديم 10 مليارات دولار فوري، وقام البنك الآسيوي للتنمية بتقديم أربعة مليارات دولار. وفي الخط الدفاعي المالي الثاني قامت 7 دول هم الولايات المتحدة وكندا واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وأستراليا بتقديم 22 مليار دولار.

2- توسع الأزمة:

بوصول الأزمة إلي كوريا، كفت الأزمة عن أن تكون آسيوية فقط، لتصبح أزمة عالمية، وبالإجراءات المتخذة من صندوق النقد الدولي تفاقم الركود في دول تقوم بالتجارة فيما بينها، وبالتالي أدت إلي انخفاض المبادلات الإقليمية الآسيوية. والاتجاه للبحث عن أسواق للتصدير في الأسواق العالمية. مما سرع بنشر الركود العالمي في منتجات المواد الأولية والمصنوعات.

والعامل التالي في ميكانيزمات الأزمة هي النظام الدولي للائتمان. وهي تؤثر علي البنوك التي قدمت القروض الأعلى فائدة، والأكثر خطراً إلي المؤسسات المالية والمجموعات الصناعية بالمنطقة.

وفي منتصف عام 1997، أصبحت اقتصاديات جنوب شرق آسيا ضحية لكارثة مالية واقتصادية اجتاحت، بالإضافة إلى تايلاند كلاً من اندونيسيا وماليزيا، وانتقلت العدوى إلى كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، حيث اشتركت الشركات الاستثمارية العالمية، خاصة المالية المتخصصة في صناديق التحوط Hedging Funds.

ودخلت عملات المنطقة للتدهور والهبوط، وزادت من قوتها الأموال الساخنة⁽¹⁾. وهي التي تستخدم في بورصات العالم لتحقيق ربح كبير في مدي قصير. وأعتمد الاستثمار علي القروض التجارية الأجنبية قصيرة الأجل، مما أدى إلي زيادة الديون لدي القطاع الخاص، وأدي انخفاض النمو الاقتصادي إلي هروب رؤوس الأموال، وإفلاس الشركات والتضخم وارتفاع الأسعار، إلي جانب البطالة والاضطرابات الاجتماعية⁽²⁾.

وارتفعت قيمة الدولار، ومنذ أول 1998 زادت الأسعار من 20% - 100% في كوريا الجنوبية مثلاً، وهكذا الحال في باقي دول شرق آسيا. وبداية من سبتمبر 1998 هبطت العملة المحلية لماليزيا، الينجيت بنسبة 48% وهبطت سوق الأسهم بنسبة 70% عن ذروته.

وأعد مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي في سبتمبر 1998، برنامجاً لفرض الضوابط علي العملة المحلية، ومنع المصارف الأجنبية من المتاجرة بها، وحظر علي المؤسسات الماليزية إعطاء أي تسهيلات ائتمان للمصارف الأجنبية، واسترجاع أرصدة الينجيت من الخارج، وإلا فقدت قيمتها خلال شهر، وحظر الصفقات

(1) Volatile Money, or Hot Money.

(2) د. ريتشارد روبيسون - أزمة جنوب شرق آسيا: الأسباب والنتائج. سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 37، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1999.

الأجنبية، وفرض ضوابط علي الأجانب المقيمين من إخراج أي عملة محلية أو أجنبية خارج البلاد⁽¹⁾.

وعامة فعل مهاتير محمد عكس ما ينصح به صندوق النقد الدولي. فزاد الإنفاق الحكومي وربط العملة المحلية بالدولار الأمريكي، وتعافت ماليزيا من الأزمة أسرع من جيرانها.

والجدول التالي يبين انخفاض متوسطات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاديات آسيا الصاعدة في الفترة ما بين 1996 - 1999.

جدول ()

التغير % في الناتج المحلي الإجمالي في شرق آسيا 1996 - 1999 أثناء الأزمة

1999	1998	1997	1996	
0.5	13.7 (-)	4.5	8.0	اندونيسيا
10.2	5.8 (-)	5.0	6.8	كوريا الجنوبية
5.4	7.5 (-)	7.5	8.6	ماليزيا
3.2	0.5 (-)	5.2	5.8	الفلبين
4.0	10.0 (-)	1.3 (-)	5.5	تايلاند
4.7	5.8	8.2	9.3	فيتنام
7.1	7.8	8.8	9.6	الصين
2.0	5.1 (-)	5.3	4.5	هونج كونج
0.3	2.5 (-)	1.6	5.0	اليابان

بيانات البنك الدولي.

⁽¹⁾ Financial Times, 2 September 1998.

أما عن البطالة، يبين الجدول التالي معدلات البطالة في دول جنوب شرق آسيا أثناء الأزمة الآسيوية 1997 – 1998.

جدول ()

تطور معدلات البطالة في دول جنوب شرق آسيا أثناء الأزمة الآسيوية 1997

– 1998

يونيو 1998	يونيو 1997	
16.8	14.2	اندونيسيا
5	2.7	ماليزيا
13.3	10.4	الفلبين
6.9	2.6	كوريا الجنوبية
8.8	3	تايلاند

Source: Asia Week "Chasting The Crisis" July 17, 1988.

ومنذ بداية الأزمة الآسيوية، أعلن كل أسبوع عن إعادة تقويم مبالغ قروض البنوك والمجموعات الصناعية بالمنطقة. ففي كوريا زادت المطلوبات المالية من 20 مليار دولار في منتصف نوفمبر 1997، إلى 100 مليار دولار، بتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي في بداية ديسمبر 1997، إلى 200 مليار دولار أوائل 1998.

هذا إلى جانب أن العولمة المالية أدت لتوسيع الأزمة فهي التي تربط بين الأسواق المالية الآسيوية والعالمية، مما أدى إلى دخول عصر العولمة المالية بطريقة

درامية. وقبل الأزمة، حوت الأسواق المالية الناشئة في آسيا 9% من رأس المال في بورصات الأوراق المالية العالمية.

ولا شك أن نموذج النمو لدول النمر الآسيوية قام أساساً علي الاعتماد علي الخارج. فالطلبات الخارجية تمثل 79% من إنتاج ماليزيا، 29% من إنتاج تايلاند، و 27% في كوريا، و 25% في الفلبين.

ومن ناحية أخرى أدى نموذج النمر الآسيوية إلي زيادة الادخار بدرجة مبالغ فيها. والادخار شيء جيد، ولكن الكوريون كانوا يدخرون كثيراً، فمعدل ادخارهم بلغ 36% عام 1995، وهو أعلى المعدلات بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة. ففي الولايات المتحدة بلغ الادخار 15% عام 1995.

والادخار بتلك المعدلات العالية معناه أن معدلات الاستهلاك لكل فرد هو أقل مرتين نظيره في اليابان وثلاثة مرات أقل من ذلك في الولايات المتحدة.

جدول ()

معدلات الادخار في بعض الدول الآسيوية 1995 بالمقارنة بالإدخار في

الولايات المتحدة

الدولة	النسبة
كوريا	% 36
اندونيسيا	%36
الفلبين	%36
تايلاند	%36
ماليزيا	%37
هونج كونج	%33
اليابان	%31
الصين	%42
الولايات المتحدة	%15

وقد اعتمد نموذج النمو للنموور الآسيوية بصفة عامة علي الاعتماد علي السوق الخارجية في الاستيراد والتصدير، ونجد أن وتيرة معدل زيادة الاستيراد زاد بنسبة كبيرة في سنوات التسعينيات، وقلت وتيرة معدلات زيادة الصادرات.

جدول ()

تغير معدلات نمو الصادرات والواردات السنوي (1980 - 1995) قبل الأزمة

في بعض الدول الآسيوية

1995 - 90		1990 - 80		الدولة
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
9.1	21.3	1.2	5.3	اندونيسيا
1.7	10.2	2.9	2.9	الفلبين
12.7	21.6	12.1	14.3	تايلاند
15.8	17.8	6.0	11.5	ماليزيا
7.7	7.4	11.2	13.7	كوريا
15.8	15.3	11.0	15.4	هونج كونج
12.1	16.2	8.6	12.2	سنغافورة
24.8	14.3	10.0	11.4	الصين
13	8.3	1.6	5.3	متوسط الاقتصاديات منخفضة الدخل
%11	6.9	% 2	2.6	الاقتصاديات متوسطة الدخل
4.6	5.4	6.2	5.2	الاقتصاديات مرتفعة الدخل

جدول ()

أثر الأزمة المالية الآسيوية علي النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP

بلدان منظمة التعاون الاقتصادي OECD في عامي 1998 - 1999

نمو GDP الحقيقي		
1999	1998	
0.4 (-)	0.4 (-)	الولايات المتحدة
0.7 (-)	1.3 (-)	اليابان
0.2 (-)	0.4 (-)	الاتحاد الأوروبي
0.3 (-)	0.2 (-)	كندا
0.1 (-)	0.9 (-)	استراليا ونيوزيلاندا
0.4 (-)	0.7 (-)	بلدان التعاون الاقتصادي OECD

OECD, Economic Out look. Paris: OECD, June 1998.

ج- تفسيرات الأزمة الآسيوية:

ويمكن تحديد بعض العوامل التي تقف وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية في تايلاند أولاً، منها تصاعد معدلات الديون الخارجية قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية. وضعف النظام المالي وزيادة السيولة، والبعد عن الممارسات المالية الحذرة والرشيطة. وتناقص درجة تنافس الصناعات التحويلية التصديرية لتايلاند، وتعثر فعالية سياسات

الاقتصاد الكلي، وأزمة قطاع العقارات والقطاع المالي، مما أثر علي الجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية فيها.

وفي دول شرق وجنوب آسيا عامة اعتمد النمو علي المؤسسات المالية الضخمة ومنها:

- استثمارات في العقارات، ومشروعات البنية الأساسية الضخمة.

- استثمارات زراعية / صناعية ضخمة.

- تدمير البيئة الزراعية.

- صناعة ذات أسواق غير مدروسة.

ومن تفسيرات الأزمة أنها تكمن في زيادة الاتجاهات نحو العولمة، وفتح نشاط نمور دول آسيا إلي الخارج باعتمادها أساساً علي الصادرات. ويسبب انخفاض الطلب الخارجي بدأت معدلات نمو الصادرات لتلك الدول في الانخفاض منذ عام 1993 - 1995 من 21% إلي 1%. وبالتالي زيادة الاعتماد علي العالم الخارجي، وخاصة أن شروط التبادل بين الشمال والجنوب في السلع الصناعية عام 93/1994 لكل بلاد الجنوب كان في تدهور 2.2% سنوياً لصالح الاتحاد الأوروبي و 1.2% لآسيا حديثة التصنيع. وهو ما يفسره اتجاه السوق العالمية حيث الاتساع والعولمة والضيق النسبي في نفس الوقت - اتساع بإزالة الحدود والحواجز، وضيق نسبي للسوق الدولية نتيجة التغيرات التكنولوجية المتزايدة وخاصة الالكترونية وانتشار البطالة. إذ أن الدول المتقدمة لازالت تسيطر علي التكنولوجيا، وبما أن البناء الصناعي في اقتصاديات جنوب شرق آسيا موجه بداية للتصدير واعتمد بدرجة كبيرة علي رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة، أصبحت تلك الدول حساسة للتجارة

الدولية بما فيها رأس المال الدولي. وبارتداد معدلات التغير التكنولوجي والتغير المتسارع في أنماط المزايا النسبية إلى شكل مكثف، تصبح المشكلة كيفية التحول إلى نمط لآخر من المزايا النسبية.

4- الأسباب المباشرة للأزمة الآسيوية:

أ- أسباب اقتصادية:

- استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر (الأوراق المالية) في الاستثمارات العقارية لتحقيق ربح سريع.
- تدني معدلات النمو في اقتصاديات هذه الدول، وبعد أن كانت 5.9% تدنت إلى 2% في تايلاند واندونيسيا.
- الإفراط في الاستهلاك مقابل ديون قصيرة الأجل.
- ارتفاع أسعار الأوراق المالية، بما يزيد عن قيمتها الحقيقية.
- توسع في القروض دون ضمانات كافية، مما أدى للتوسع في الديون المعدومة.

- المضاربات المالية والتجارية والنقدية وخاصة في الأموال الساخنة.

- توسع زائد في طاقة الصناعات المهمة.

ب- أسباب سياسية:

- عودة هونج كونج للصين.

- مواجهة النظام العالمي الجديد للقوي الاقتصادية الآسيوية الجديدة. بما يشبهه البعض، ومنهم مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا في ذلك الوقت، بالمؤامرة لسلب النجاحات الاقتصادية للنمو الآسيوية.

ويري بعض الاقتصاديين أن الأزمة الآسيوية هي عبارة عن انهيار للرأسمالية الآسيوية، وأن الأنظمة الاقتصادية القائمة علي تدخل الدولة "والمحسوبيات السياسية" Political Cronyism، قد أوجدت تشوهات في الأسواق، مما أدى إلي الإفراط في الاستثمار والأنظمة المصرفية. ومنها أخطاء في الديون قصيرة الأجل، والعجز في الحسابات الجارية، وتضخم الأصول والقروض عديمة العائد.

ويري جوزيف ستجليتز Joseph Stiglitz كبير الخبراء الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، أن آسيا لا تشهد أزمة بسبب التدخل المفرط من قبل الدولة، ولكن يعود السبب إلي عدم كفاية تنظيم القطاع المالي، مما أدى إلي تراكم هائل للديون قصيرة الأجل في القطاع الخاص، وإلي هروب رؤوس الأموال بسرعة ورغم سلامة السياسة الضريبية، ومعدلات الازدهار، والتضخم، ونمو الصادرات، فقد سمح التدفق الكبير لرؤوس الأموال الاستثمارية بالاقتراض دون حكمة، وأدى انهيار المصارف والشركات إلي إصابة المقرضين العالميين بالذعر. وبالتالي فإن الحل لا يكمن في القيام بإعادة تمويل المصارف، والتفاوض علي البنوك والتنظيم الأكثر فاعلية لأسواق رأس المال والمؤسسات المالية من خلال التدخل الحكومي.

ويمكن تلخيص الأسباب الخارجية للأزمة الآسيوية، أنه بداية من عام 1985، بدأت اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، نقل صادراتها التصديرية إلي جنوب شرق آسيا، المنخفضة الأجور، حيث نما في الأخيرة جيل جديد من صناعات الالكترونيات والأقمشة والأحذية، والتي تصدر إلي الولايات المتحدة وأوروبا.

وأدى ذلك لاحتياج تلك الدول لإنشاء مشروعات البنية التحتية الأساسية لتوفير الكهرباء والطرق ووسائل النقل والاتصالات والإسكان. وخلال تلك المدة زادت فيها معدلات النمو، وزادت تدفقات رأس المال إلى كوريا الجنوبية واندونيسيا وتايلاند وماليزيا والفلبين من 47 مليار دولار عام 1994 إلى 93 مليار دولار عام 1996. وزادت قروض البنوك التجارية من 24 مليار دولار عام 1994، إلى 56 مليار دولار عام 1996.

وقد شجعت الزيادة في السيولة، وانخفاض معدلات الفائدة، علي الاقتراض الغير مأمون من البنوك. وزاد النشاط في الاستثمار، وبناء الطاقة الإنتاجية والعقارات والبنية التحتية والتصنيع. ومع تعثر سوق العقارات وانحسار التصدير، زادت الديون المعدومة، مما أدى إلي الذعر وهروب رؤوس الأموال. واضطر المستثمرون إلي اقتراض قروض قصيرة الأجل، لتمويل مشروعات طويلة الأجل. مما أثقل كاهل المؤسسات وظهور الأزمة الآسيوية.

وبالنسبة للأسباب الداخلية للأزمة الآسيوية، نجد أنه خلال الفترة 1990 - 1991 ألغت تايلاند سقف معدلات الفائدة، وتحرير الحسابات الجارية ورأس المال. وفي 1994 تم ربط اليات التايلاندي بسلة عملات، وأساساً مع الدولار الأمريكي. وكانت السياسة الصناعية فيها تقوم علي أساس بدائل الواردات. ومع زيادة القطاع الخاص، هيمنت معها البيروقراطية القديمة، وخفت القيود التنظيمية والأسواق المالية والرأسمالية، وواجهت تايلاند مشكلة انخفاض القدرة التنافسية، علي المستوي الدولي. وزادت تدفق أموال المضاربة من عام 1996.

وفي ماليزيا هيمن علي السياسة الاقتصادية فيها خلال الفترة 1969 - 1985، تحقيق توازن بين رؤوس الأموال الماليزية والصينية والأجنبية، علي أساس السياسة

الاقتصادية الجديدة (NEP) بالبلاد. ونشأت بماليزيا فئة كبيرة من البيروقراطيين والتكنوقراط. ومنذ أواسط الثمانينات بدأت الحكومة في خصخصة شركات الدول المربحة. ونشأ قطاع كبير في الأعمال المصرفية والبنية الأساسية والعقارات والسياحة. وفيما بين عامي 1992 - 1996 ارتفعت نسبة الدين إلي الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الخاص من 7% إلي 13% وزادت رؤوس الأموال الأجنبية من البورصة.

وتعرضت اندونيسيا لضرر كبير، حيث مرت بفترة تصنيع لبدائل الواردات. وعند انهيار أسعار البترول في أواسط الثمانينيات، واجهت الدولة أزمة مالية كبرى، واضطرت لإدخال إصلاحات لاجتذاب المستثمرين الأجانب، والقطاع الخاص. ورفعت القيود عن القطاع المالي وأنهت احتكارات الدولة في النشاطات الاقتصادية والبنية التحتية. ورفعت الضوابط عن معدلات الفائدة، وخلال الفترة 1988 - 1998 زادت الديون الأجنبية علي القطاع الخاص من 15 مليار دولار إلي 80 مليار دولار.

وبصفة عامة تغير دور الدولة في هذه الدول من سياسة الاستثمار المباشر والصناعات الإستراتيجية إلي توزيع موارد الدولة، وزيادة أهمية القطاع الخاص.

5- نتائج الأزمة اقتصادياً ومالياً:

- انخفاض العملات الوطنية في دول الأزمة، مما أنعكس في ارتفاع نفقات المعيشة، وتقليص حجم الاستهلاك والاستثمارات وتدني معدلات النمو.
- ارتفاع أسعار الفائدة مما قلل التعامل في الأسهم.

- خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (الأوراق المالية) بصورة مفاجئة وبكميات كبيرة.

- انخفاض نسب النمو في الدخل القومي، ففي كوريا مثلاً انخفض علي الأقل 1.3% سنوياً.

- زيادة عدد العاطلين فمثلاً زاد عدد العاطلين في كوريا عن 3 مليون عاطل.

ولكن لماذا حدثت الأزمة في دول جنوب شرق آسيا وليس في الصين؟

ينبع ذلك سببين، أولهما هو إتباع الدول الأولى لاقتصاد السوق، وأن معدل الانفتاح الخارجي أعلى بكثير من الصين.

وذلك بالرغم من أن الديون المعدومة للبنوك في الصين قد بلغت 145 مليون دولار أواخر عام 1996، كما أن نسب البطالة بها بلغت رسمياً 3%، وتبلغ أعلى من ذلك في الواقع. كما بلغت معدلات النمو 8.8% في عام 1997، وبلغت أكثر 8% عام 1998. كما بلغت ديونها الخارجية حوالي 16% من دخلها القومي. وزاد فائض الحساب الجاري لها عن 114 مليار دولار عام 1997. واحتياطياتها الرسمية بلغت 140 مليار دولار. كما بلغت الاستثمارات الخارجية في الصين عام 1997، 45 مليار دولار أغلبها من الصينيين بالخارج.

ولا شك أخيراً، أن الأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا، وعدم تأثر الاقتصاد الصيني كثيراً بها، قد أدت إلي زيادة طموح الصين للعب دور إقليمي قوي. وأخيراً، ترتب علي الأزمة الاقتصادية الآسيوية، تغيرات سياسية في كل من كوريا، واندونيسيا واليابان وروسيا.

ويشير البعض أن انضمام البلدان حديثة التصنيع إلي الاقتصاديات المتقدمة يتطلب منها أن تطور شركات ذات قدرات تنافسية وذات تجديد تكنولوجي، ومؤسس، لا بمجرد انخفاض تكاليف العمل، وإمكان الحصول علي رؤوس الأموال، كما أن عليها أن تطور اقتصادياتها، بحيث أن انتشار الازدهار تمكن السوق المحلي من استيعاب نسبة كبيرة من الإنتاج.

6- فمن تحمل عبء الأزمة الآسيوية؟

- بدأت حلول الأزمة في الاعتماد علي قروض من صندوق النقد الدولي.
- تعديل قوانين العمل في كوريا مثلاً ليصبح من حق المؤسسات فصل العمال.
- رفع شديد للأسعار، وخاصة المواد الغذائية.
- التشديد علي الاستثمار العقاري والمالي.
- مواجهة الفساد.

ومن ناحية أخرى يعترض البعض علي إجراءات صندوق النقد الدولي لحل الأزمة الآسيوية. ويقول الاستاذ جوزيف ستيجليتز، كبير الاقتصاديين السابقين في البنك الدولي "لا يجب أن ندفع تلك البلاد إلي كساد شديد، فكل الاقتصاديين الأمريكيين يرفضون مبدأ توازن الميزانية في أوقات الكساد. هل نتجاهل ذلك عندما نعطي نصائح للبلاد الأخرى؟"

7- الدروس المستفادة من أزمة شرق آسيا الاقتصادية عام 1997 / 1998 :

قامت دراسة لـ Marion Pircher بفحص تحركات رؤوس الأموال من خلال معدلات الصرف، والسياسات النقدية، للصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. China, India, Brasil, and South Africa (CIBS)، وذلك بالمقارنة بين

مستويات الاستقرار المالي، وتركيبية وتحركات رأس المال لتلك الدول، والعلاقات بين قطاعات الشركات والقطاع المالي، والديون الأجنبية قصيرة المدى.

وأثارت الدراسة أسئلة عن:

- ما هي نتائج تحرير حسابات رأس المال في تلك الدول علي الاقتصاد؟

- هل هناك دروس مهمة من أزمة آسيا عام 1997 / 1998؟

وتذكر الدراسة أن الأهداف الاقتصادية - المالية الثلاثة لمعظم البلاد هي: استقلالية السياسة النقدية، واستقرار معدلات الصرف الأجنبي، والحركة الحرة لرؤوس الأموال.

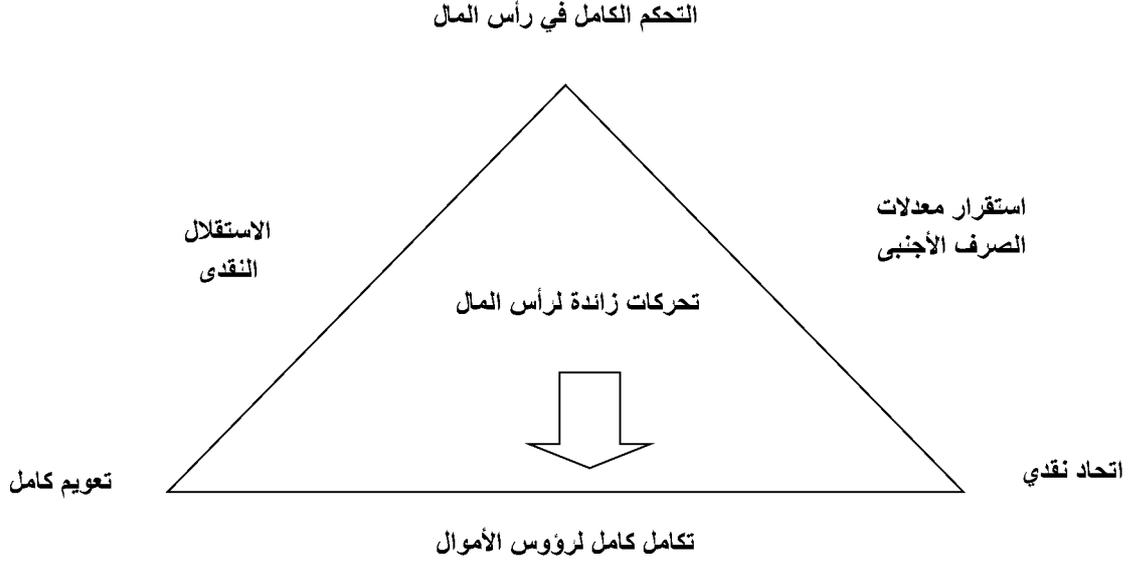
وتبين الدراسة أن هناك هدفين فقط من الثلاثة يمكن الوصول إليهما معاً. والثلاثة ويستحيل الوصول إليها معاً هي⁽¹⁾:

(1) Marion PIRCHER, What lessons have been learnt, Since The East Asian Crisis in 1997 - 98, Research paper No. 2008/73. United Nations University - UNU - WIDER. September, 2008.

FRANKEL, J.A. (1999), "No Single Currency Regime is Right for all Countries or at all Times", Working Papers (7338) Cambridge, MA: NBER. أنظر المراجع الأصلية فيهما

شكل ()

الأهداف المتعارضة للسياسات المالية



وأن الحركة من أعلي إلي أسفل في المثلث، يعني زيادة حركة رأس المال. ويستطيع راسمي السياسات اختيار سياستين منهما فقط معاً. فإما الاستقلال المالي، والتكامل المالي الكامل (مؤدية لتحرير سعر الصرف كلية)، أو استقرار معدلات التبادل، وتكامل مالي كامل (تؤدي إلي الاتحاد المالي). والاتجاه من أعلي المثلث إلي أسفل يعني زيادة حركة رؤوس الأموال.

ويظهر الشكل استحالة تحقيق أي توليفة من الثلاث سياسات في نفس الوقت بدون خلق عدم استقرار في النظام.

وتبرز دروس الأزمة الآسيوية عام 1997 / 1998 باستخدام هذا المثلث، بأن الاقتصاديات التي قد تبدو ذات سياسات اقتصادية كلية صحيحة، ومعدلات نمو عالية، ليست آمنة من الأزمات المالية والاقتصادية، وبالتالي فدروس الأزمة هي:

- إن الاقتصاديين عامة، أو واضعي السياسة خاصة، لا بد وأن يكونوا واعين بفكرة الثلاثي المستحيل. ويكون الأمر صعباً في حالات التحول إلي نظم معدلات صرف من نظام لآخر، مثلاً من نظام صرف ثابت إلي آخر متحرك.

- إن تقديم التضبيب Regulation في القطاع المالي يفيد الاقتصاد كله.

- يجب اختيار توقيت تحرير حساب رأس المال، بعناية. إذ أن تحرير حسابات رأس المال ليست بنافعة لنمو الاقتصاد، مثل فتح الحساب الجاري، بالرغم من أن التحويلات طويلة الأجل لرأس المال تفيد الاقتصاد، وذلك عكس التحويلات المالية قصيرة الأجل، والتي تعتبر أكثر خطورة بسبب طبيعة قصر زمنها، وتمثلها النقود الساخنة Hot Money. فهناك مشكلة إعادة تصدير رؤوس الأموال المفاجئ.

وبالتالي فإن هدفين فقط يمكن التوصل إليهما من استقلالية السياسة النقدية للدولة، واستقرار معدلات الصرف الأجنبي، والحركة الحرة لرؤوس الأموال، اما الوصول إلي الأهداف الثلاثة معاً فهو من المستحيل.

رابعاً: دروس مستفادة لمصر من أزمة النمر الآسيوية:

نموذج دور الدولة الآسيوية في النمو تعطي أهمية لكيفية تحقيق نمو متسارع كبير لفترة طويلة، وتبين الأزمة الآسيوية التالي:

- الاستثمارات المالية تتزايد في العالم كله. وتتميز بمرونة الحركة.

- مواجهة الأزمة بالعودة إلي الانغلاق وسياسة فتح الأسواق غير متاح، لبداية اتفاقية الجات، وإذا كان متاحاً فضرره أكثر من فائدته.

- علاج صحيح مستمر لازم لمسار الاقتصاد القومي.

- التعديل المتدرج والمستمر لسعر الصرف كلما دعت إلى ذلك، أفضل من ثباته لمدة طويلة ثم يحدث انهيار مفاجئ.

- النمو الاقتصادي لا يسير في مسار خطي باستمرار.

- أهمية الرقابة المنتقاة علي الجهاز المصرفي.

وقد أثارت الأزمة الاقتصادية والمالية في دول جنوب شرق آسيا تساؤلات مهمة عن دور القطاع المصرفي في ضمان النمو والاستقرار الاقتصادي، في دولة ما.

ويثار السؤال خاصة مع تبني مصر لسياسة الإصلاح الاقتصادي منذ عام 1991. وبالتالي تحرير الاقتصاد وإتباع آليات السوق، مع إقرار اتفاقية التجارة العالمية، وبزوغ اتجاهات العولمة وثورة الاتصالات والتكنولوجيا.

وللجهاز المصرفي دور كبير في توفير المال اللازم للنمو في مصر، ومساندة جهود الإصلاح الاقتصادي، وتنشيط سوق رأس المال، ودفع الخصخصة، علي نحو يحقق النمو الأمثل، مع الاستقرار النقدي والمالي للاقتصاد المصري. وقد بدأ الجهاز المصرفي يطور نفسه لأداء هذا الدور، مما انعكس علي أدائه فبلغت جملة المركز المالي للجهاز المصرفي في مصر نحو 300 مليار جنية في نهاية يونيو 1997 بمعدل نمو 15%. وارتفعت قدرة الجهاز المصرفي علي جذب الودائع بنسبة 14% وبلغت 200 مليار جنية كما بلغت أرصدة الإقراض 152 مليار جنية بما يمثل 76% من إجمالي الودائع في أختري يونيو 1997، وإذا ما ظهرت دينامية القطاع المصرفي المصري بهذا النحو، فهل يمكن أن تتكرر أزمة دول جنوب شرق آسيا؟

كان الخلل في الحساب الجاري في دول جنوب شرق آسيا، يتم تمويله من قروض خارجية قصيرة الأجل، إلي جانب وجود عجز بلغ 8% في موازنة الدولة.

إضافة إلي وجود نظام مصرفي غير منضبط. ولكن الحال في مصر غير هذا، حيث انخفض العجز في موازنة الدولة 18% من قبل وصولاً إلي أقل من 1%. أما ديون مصر الخارجية فبلغت 28 مليار دولار تدفع لها 1.2% فائدة سنوية وبالتالي فالنظام المصرفي هش في دول جنوب شرق آسيا، عكس الأمر في مصر.

ولكن من ناحية أخرى نجد أن هناك فجوة بين تقدم القطاع المالي في مصر، والضعف الموجود في القطاع العيني، فما هو دور القطاع المصرفي في تنمية القطاع العيني في الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار النقدي؟ ونجيب بأن التحرير والإصلاح الاقتصادي، يجب أن نترجم بحصيلته النهائية في نمو مستديم، ونمو في القطاع العيني من الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار النقدي، في الاقتصاد المصري ليقابل النمو الحاصل في القطاع المالي، ويحدث ذلك بتعبئة المدخرات أولاً. إذ أن الاقتصاد المصري به درجة سيولة عالية، ولكن نجد أن المدخرات المحلية لم تصل إلا إلي 16% من الدخل القومي، وهو معدل صغير لبرنامج تنمية طموح يقدر بـ 7% سنوياً. ويجب ألا يقل الادخار المحلي في هذه الحالة عن 25% سنوياً. ونجد أن الادخار في آسيا لا يقل عن 25 - 30%. وفي مصر يحدث تسرب لمدخرات القطاع العائلي بالاكنتاز، وعدم وجود عادات مصرفية في الريف، والاستثمار في العقارات، واتجاه البنوك للإقراض للمضاربة. ولكن المهم هو الدور التنموي للبنوك، ولا ننسى هنا دور بنك مصر الرائد في هذا المجال. وبتوفير الادخارات يجب تحويلها إلي استثمارات خاصة في القطاعات العينية مثل الزراعة والصناعة باستخدام معايير سليمة للاستثمار.

كما يمكن ترشيد الإنفاق الحكومي مما يزيد من إمكانية التنمية البشرية والصحة والبحث العلمي. وإن عاق الادخار الحكومي وجود فوائد أذون الخزانة، وتمثل 23%

من ميزانية الحكومة. ويزيد أهمية ذلك مع اتجاه تحويلات العاملين المصريين في الخارج للهبوط من 5 مليارات دولار عام 1993/92 إلى 2.8 مليار دولار عام 1996/95. ومن ناحية أخرى يقدر البعض رأس المال المصري بالخارج بـ 180 مليار دولار، ولكنه لن يأتي إلي مصر إلا بتغييرات في المناخ العام. علي أية حال نجح القطاع المصرفي في مصر في القضاء علي ظاهرة الدولار، وتكوين احتياطي مهم من العملات الأجنبية تكفي لمواجهة تقلبات السياحة، ولتغطية 15 - 17 شهراً من الواردات. وكل تلك التطورات تدعونا إلي طلب المزيد من تطوير الجهاز المصرفي المصري. ذلك أن زيادة حدة التنافس في ظل تحرير التجارة العالمية في الخدمات المالية، والتي أقرتها اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وقعت عليها مصر مع أكثر من 90 دولة تستحوذ علي 90% من النشاط المالي في العالم. كما يعني نفاذ الأجانب إلي أسواق المصارف والأوراق المالية والنقدية، وبالتالي ازدياد المنافسة الحادة في السوق المصرفية المحلية والعالمية. كما يجب الحذر من سرعة انتقال الأزمات المالية خاصة مع تطور وسائل الاتصال والمعلومات، والارتباط المتبادل بين الأسواق المالية والنقدية، كما رأينا في أزمة أسواق جنوب شرق آسيا، مع تجنب مخاطر التهميش للسوق المالية في مصر إذا لم تتواكب مع متطلبات العولمة والتدويل، والتحول من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض التجارية إلي الاستثمار المباشر وغير المباشر، مما يفرض تطوير دور المصارف المصرية في مجال الخدمات الاستثمارية، وتفعيل دورها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية كبديل لاحتمالات انخفاض المساعدات والقروض الحكومية الرسمية الموجهة لمصر.

ويتطلب التطوير مساهمة الجهاز المصرفي في إنشاء شركات متخصصة للتأمين علي الصادرات، ضد المخاطر التجارية وغير التجارية. وإنشاء صناديق

للاستثمار، وتكوين الشركات الجديدة، وضمان الاكتتاب والترويج للأوراق المالية، والتعاون مع الوسطاء الماليين الآخرين مثل شركات التأجير التمويلي، وتكوين وإدارة المحافظ والسمسرة في الأوراق المالية والتأمين، مع تسريع البنوك لتنفيذ الخصخصة. ومنها تحويل جانب من مديونيات البنوك المستحقة علي بعض شركات قطاع الأعمال العام إلي أسهم، وتوفير الائتمان للمستثمرين الراغبين في حيازة الأوراق المالية للشركات المباعة وتمويل المشروعات الصغيرة، بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، لاجتذاب العمالة الزائدة عن الخصخصة والقيام بعمليات التأجير التمويلي.

ويظهر لنا هنا آفاق تطوير الجهاز المصرفي في مصر، عبر خصخصة بعض المصارف المصرية، ودمج بعض الوحدات المصرفية الكبرى، وإعادة هيكلتها للتمهيد لانفتاحها علي العالم الخارجي. مع تعميق العادات المصرفية في المجتمع المصري، بما يخدم مجموعة الخدمات التي تناسب شرائح عريضة من المجتمع، ومنها إنشاء بنوك للاقتراض الصغير جدا، وتطوير وظائف البنوك المصرية، بما يساعد علي النمو الاقتصادي باستكشاف وترويج فرص الاستثمار ودعم الأنشطة الإنتاجية والصناعات الصغيرة والحرفية وتشجيع التصدير.

وهذه هي دروس الأزمة الآسيوية للقطاع المصرفي في مصر.